

PUBLICATION	Al Eqtisadiah	الإقتصادية	الصحيفة
DATE	21.01.2009	24.01.1430 هـ	التاريخ
PAGE	16	16	الصفحة
SECTION	Responsible competitiveness	التنافسية المسؤولة	القسم

المشاركة في مؤشر التنافسية المسؤولة  
يمكن زيارة الموقع  
www.rci.org.sa

## الاقتصادية

الهيئة العامة للاستثمار  
SAGIA

SAUDI  
RCI

مؤسسة  
الملك خالد الخيرية  
King Khalid Foundation

## 7 معايير لمؤشر التنافسية.. أولها تطبيق القوانين وجذب الخبرات واحتضانها

ش المستهلك والتدريس عليه أو تزويد معلومات كافية أو مضافة. ويأتي الدافع السابغ لتتويجا لهذه الحزمة من المعايير ليصعب اهتمامه على مسؤولية الشركة في تطوير رأس المال البشري وهو العنصر الأهم في العملية التنموية المستدامة والعامل الرئيسي في العمليات الإنتاجية. وهذا الدافع في المؤشر يلمح على الشركات سؤالا حول مدى المورد الذي تلعبه في تطوير مهارات موظفيها، وبرها في توظيف الموظفين في سوق العمل وجمعها وتوظيف النساء وفتح آفاق فرص العمل أمامهن، وهذا الدافع يكتسب أهمية من قدرة القطاع الخاص على أن يلعب دورا مهما في بناء وتفعيل القدرات البشرية وتطوير الكفاءات والقدرات الذاتية في المجتمع الذي تتعامل معه.

### قبل الختام

ويتضح لمن يقرأ هذه المحركات والممارسات التي تشكل مجتمعه جزءا من معايير مؤشر التنافسية المسؤولة السعودي أنها جاءت شاملة، وأنها إضافة إلى تلك صيغت بمثابة تلخيص احتياجات الاقتصاد الوطني وتعزيز موقفه التنافسي، كما صيغت بالقدرة نفسها داعمة لسيرة التنمية المستدامة، ومساهمة بقاغبة في تطوير المجتمع السعودي والاتقاء به وتحسين الرفاهية لأفراده وفق ضوابط وحدود ثابته هذا المجتمع وخصوصياته الثقافية والاجتماعية.

بشكل أكبر وعلى نحو مباشر بالشركات متعددة الجنسيات التي لها شبكة موردين منتشرة في العالم، إلا أن فريق المؤشر السعودي للتنافسية المسؤولة وجد أن لها خصوصية علاقة بالشركات المحلية، خاصة بالنسبة للشركات السعودية الكبيرة التي لها شبكة إمدادات أو مزودين محليين، حيث يؤكد مؤشر التنافسية في هذا المحور على سؤاليين: ما دور الشركة في دعم وتطوير قاعدة إمداد محلية فاعلة ومؤثرة وهل تعمل على تحسين أداء الموردين في سلوكهم من الناحية البيئية والاجتماعية وأخلاقيات العمل؟ أما الدافع الخامس فيختص بمنهجيات الشركة والخدمات التي تقدمها التي يجب أن تراعى فيها مسؤولية الشركة تجاه المستهلك، بالتركيز على الجودة التي تركز على مبدأ أخلاقي تلزم به الشركة من ناحية، ومن ناحية قان هذا الدافع أو المسار يهتم بمدى نجاح الشركات في تلبيها حاجات المستهلكين ويتكلم خدمة أو منتج يلبي هذه الحاجات، ويتضمن هذا الهدف تلك الحاجات غير المطروحة عادة مثل دعم نشاطات الأبحاث والتطوير، وعلى صعيد التواصل تضمن المؤشر السعودي دافع التواصل الذي يركز على تحسين تواصل الشركة مع المستهلكين وأصحاب المصالح والعلاقة معها ضرورة الالتزام بالإعلان المسؤول وضرورة أن يكون الخطاب الإعلامي للشركة خطايا مسؤولا يتحرى الصدق والصراحة وعدم

حاولنا استعراض هذه المحركات السبعة، وهي كالآتي: بيئة العمل وهي من المحركات التي عدلت في إطار التعديلات التي استحدثتها المؤشر السعودي لتحل محل تطوير الحكومة، ويختص هذا المسار في المؤشر بدور الشركة ومساهمتها في توفير بيئة عمل صحية وشفافة وعادلة داخلها. ثاني الأهداف يختص بالعبء الذي وهو العبء الذي تساهم به الشركة كمساهمة إنسانية في شكل برامج ومشاريع وأعمال خيرية، والسؤال الذي يطرحه المؤشر على سلوك الشركة وهي تلعب هذا الدور في خدمة المجتمع، هو: إلى أي مدى تتفق هذه المساهمات الخيرية مع أولويات التنمية المستدامة في الوطن، وما البعد الاستراتيجي لفاعلية برامج العبء الاجتماعي للشركة.

وتتمحور ثالثها حول مدى التزام الشركة وتفاعلها مع القوانين والمعايير الدولية لحماية البيئة والصحة وسلامة المستهلك، وأخلاقيات التعامل مع المزدود، وفي هذا الإطار فإن على الشركة الالتزام بالحد الأدنى من المعايير المتفق عليها دوليا والخصوص على قانونيا للحفاظ على مصادر المجتمع الطبيعية والحفاظ على سلامة البيئة بحالة جيدة وعدم تلويثها أو الإضرار بها.

### شبكة علاقات متداخلة

ورغم أن رابع أهداف المؤشر يرتبط

سادسا، التواصل المسؤول (مثل توعية المستهلك). سابعا: تشجيع الإدارة العامة (مثل جهات الضغط والتشبيك). وتقيم هذه المحركات على أربعة محاور يمكن الاستعانة بها في تصنيف أداء الشركات وهي: القيادة (الاستراتيجيات): لأهميتها في التخطيط لمسؤولية الشركات وتنفيذها. النظم الإدارية: في تاطير قنوات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتسيير آلياتها. الشركاء: باعتبارها المعيار والدليل على مدى التزام أصحاب المصالح بهذا العمل الجماعي. الأداء والعبءات البرامج على المجتمع.

### سعودة المؤشر

لقد قام فريق المؤشر باختيار منهج عمل المؤشر على ما يتناسب مع الاهتمامات والأولويات المحلية، وذلك على أساس حوارات معمقة مع رؤساء بعض الشركات السعودية وصناع القرار وبعض الأكاديميين، فضلا عن مراجعة ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات القائمة والدراسات في المملكة. نتيجة لذلك جرى تعديل المنهج العام ليتناسب مع خصوصية المكان وأولويات المملكة في تحديد محركات التنافسية المسؤولة، وفي الوقت نفسه الإبقاء على المنهج العام لأكاوت أليلتي، وتؤكد لنا هذه الشمولية إذا ما

يتفق الجميع على الدور الفاعل الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تنمية المجتمع والارتقاء به، وفي قدرته على تحقيق الرفاهية والمساهمة في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، إلا أن الاختلاف يأتي حين يحاولون وضع المعايير التي تحدد التقدير النهائي لممارسات الشركات، أو التي توضع لتقييم هذه الممارسات.

### في اتجاه التحديث

وقد قامت مؤسسة أكاوت أليلتي "المسؤولة بوضع الإطار العام للمؤشر على أساس منهج التنافسية العالمي لها، وهو منهج مبني على سبعة محركات للتنافسية المسؤولة وهي: أولا: الالتزام بتطبيق القوانين (مثل قوانين الفساد والصحة والسلامة). ثانيا: جذب واحتضان الخبرات (مثل امتيازات ومستحقات الموظفين). ثالثا: مواظبة الشركات (خدمة المجتمع). رابعا: شبكة الإمداد المسؤولة (مثل فعالية استخدام الموارد). خامسا: الابتكار في الخدمة أو المنتج (مثل التقنية الصحيحة).

### توحيد الاختلاف

اختلاف معايير التقييم يأتي بالضرورة نتيجة طبيعية لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل متابع أو كل قطاع وأفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات يتدخل في تحديدها عوامل مختلفة باختلاف المصالح بين أفراد المجتمع وأصحاب الشركات والمسؤولين للحكومات. فالبعض يركز في تقييمه لسلوك الشركات على ما تقدمه من عبء خيري للشركات الأكثر حاجة لهذا العبء الخيري، في حين يركز البعض الآخر على تعامل الشركة مع البيئة من حيث الحفاظ على سلامتها وعلى مواردها الطبيعية، وتجد غيرهما يركز على ما تقدمه الشركة لموظفيها من بيئة عمل شافئة، واحترام لحقوقهم، بينما ترى مجموعة رابعة أن نجاح الشركة إنما يمكن في منتجها المستوفية للشرط والمعايير الموضوعية من حيث جودتها، وهكذا تتعدد وتختلف معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أن توحيد وإعادة تصنيف المعايير بالقدرة نفسها مسألة

## إطلاق برنامج «السعودية أكسفورد» لدعم قادة القطاعين الحكومي والخاص

الاقتصادية، من الرياض

يطلق مركز التنافسية الوطني في الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع برنامج الشمال للتنمية في التاسع من شهر شباط (فبراير) المقبل المرحلة الأولى من برنامج السعودية أكسفورد للإدارة المتقدمة والذي يعتبر أول برنامج تعليمي تنفذه جامعة أكسفورد في المملكة. ويهدف إلى إحداث نقلة معرفية منهجية في التعليم والتدريب والتفنيين في السعودية التعليمية الفريدة الذي تتميز به جامعة أكسفورد في تأهيلها وتعليمها القادة لما يزيد على ثمانية قرون وذلك لاستكشاف التحديات والفرص ولدعم وإلهام القادة والتفنيين في السعودية من أجل الارتقاء بمهارات القادة وجعلها أكثر فاعلية وقدرة على المنافسة.

ويعد برنامج أكسفورد للإدارة المتقدمة والذي يقام في أكسفورد من أبرز برامج تعليم المدراء التنفيذيين لدى جامعة أكسفورد. وقد اجتذب البرنامج منذ إنشائه عام 1983 نخبة من كبار التنفيذيين من أكثر من 80 بلداً. وشارك في هذا البرنامج المرموق وزراء وقبائديون من القطاعين العام والخاص وأعضاء مجالس إدارة ومدراء تنفيذيين من الشركات والهيئات الحكومية والخاصة والمنظمات الاجتماعية وأصحاب الأعمال. وأكد عمرو بن عبد الله الدبوع محافظ الهيئة العامة للاستثمار أن الهيئة تدعم هذا البرنامج الذي يأتي ترجمة عملية لتوجهات المملكة الاستراتيجية لدعم تنافسية قادتها البشرية وتطوير وتأهيل قادة القطاع الحكومية والخاص لا سيما أن الاستثمار في التنمية البشرية يمثل حجر الأساس في تنمية وازدهار الأمم. وقال الدبوع: إننا ندعم كلاً من ركيزة وجامعة أكسفورد في هذا البرنامج، فنحن جميعاً نشترك في رؤية واحدة للتعاون على المدى الطويل من أجل تحسين القدرة التنافسية في السعودية. وهذا البرنامج سيتمكن من غرس مناهج الأعمال والقيم واستراتيجيات التطبيق التي يستطيع المدراء وأصحاب الأعمال استخدامها لمساعدتهم على نقل اقتصادنا ومجتمعنا إلى مستوى أعلى وقد عملت هيئة الاستثمار مع جميع الجهات الحكومية لتطوير وتسهيل الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تساعدهم على تطوير قطاع التعليم في جميع مراحلها وتوسع الهيئة لتطوير علاقات استراتيجية مع الشركات الوطنية والعالمية

والمهتمة بهذا المجال للتوفيق بين المعرفة والخبرة من جهة الرساميل المحلية والدولية الراغبة للاستثمار في هذا المجال من جهة أخرى. وأضاف أن الهيئة العامة للاستثمار قد حققت تقدماً كبيراً في دعم تنافسية القطاع التعليمي عندما صادق خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على تنفيذ اتفاقيات بين الهيئة والجهات المعنية بالاستثمار بما فيها الجهات التعليمية، مشيراً إلى أنه كان لهذه الاتفاقيات تأثيرها الإيجابي حيث ينتج عنها تسهيل الإجراءات الخاصة بإصدار تصاريح الاستثمار في قطاع التعليم العالي، فضلاً عن العديد من المنافع الأخرى. ويشجع مثل هذا التقدم الكبير القطاع الخاص على افتتاح جامعات جديدة وكليات خاصة وبرامج متقدمة بالتعاون مع الجامعات والمعاهد العالمية.

وكان المركز الوطني للتنافسية قد تأسس بمبادرة من الهيئة العامة للاستثمار عام 1427 هـ للقيام كجهة مستقلة بمتابعة وتقييم ودعم الجهود الرامية إلى تحسين ورفع مستوى التنافسية للمملكة، ويوفر المركز الدعم الكامل لبرنامج 10X10 الذي تتبناه الهيئة العامة للاستثمار بهدف الوصول بالمملكة إلى مصاف أفضل عشرين في العالم من حيث جاذبية مناخ الاستثمار، وذلك بنهاية عام 2010. ويكلف المركز جهوداً لمساعدة الهيئة في تحقيق هذا الهدف ويقوم المركز بالدور المناط به كمركز من مراكز الفكر وقيادة للاتصال تسهل نقل وتبادل الأفكار والآراء ذات الصلة بالتغيرات المطلوبة في مجال التنافسية، ويهدف المركز الوطني للتنافسية إلى متابعة وتقييم التطور في تنافسية المملكة حيث إن تحسين تنافسية المملكة هو وسيلة لتحقيق هدف نمو مستدام في مستوى حياة المواطن السعودي وزيادة ما ينعم به من رفاهية ويعمل المركز الوطني للتنافسية على إيجاد بيئة استثمارية محفزة للأعمال، ودعم إنشاء قطاعات الأعمال، وذلك من خلال تقديم الاستشارات المهنية المختصة على البيانات الصحيحة عن فرص تحسين التنافسية، والعمل على إنشاء مجالس استشارية وفرق عمل. إضافة للقيام بعمليات مشتركة بالتعاون مع الشركاء الأساسيين ذوي العلاقة. ويأتي برنامج السعودية أكسفورد للإدارة المتقدمة



عمرو الدبوع

كمبادرة مشتركة بين المركز وبرنامج الشمال للتنمية وشركة ركيزة القابضة. أحد الشركاء الاستراتيجيين للمركز للإسهام في تضاعف الجهود بين القطاعين العام والخاص لوضع استراتيجية تكاملية مشتركة للتنافسية في مجال تنمية الموارد البشرية وتعزيز الروابط بين مؤسسات المجتمع وقطاع الأعمال والمواطنين لزيادة تنافسية المملكة.

وكانت شركة ركيزة للتعليم قد دخلت في أوائل عام 1427 هـ في شراكة طويلة الأمد مع جامعة أكسفورد التي قدمت بدورها المبادرة الأولى في هذه العلاقة لتنفيذ برنامجها المرموق أكسفورد للإدارة المتقدمة المصمم خصيصاً لتهيئة احتياجات كبار التنفيذيين وقادة الأعمال وأصحاب المشاريع ومسؤولي القطاعين الحكومي والخاص في المملكة. وقد وقعت الاتفاقية التنفيذية في أوائل عام 1428 على هامش منتدى التنافسية الدولي في مدينة الرياض. ومن مزايا الاتفاقية والتي تمتد لخمس سنوات أنها تقدم من خلال برنامج الشمال للتنمية منحة دراسية كاملة تغطي جميع التكاليف للمشاركة وتهدف لاستقطاب نحو مائتي مشارك بمعدل 40 مشاركاً سنوياً متناصفة بين القطاع الحكومي والخاص للمشاركة في برنامج السعودية أكسفورد للإدارة المتقدمة.

ويقدم برنامج السعودية أكسفورد للمعارف المتقدمة فرصاً متميزة لتعميق المعارف وتبادل وجهات النظر حول التوجهات العالمية واستعراض التحديات والاضغوط وكيفية تأخيرها في تنافسية المنظمات والقطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة والعالم والتعرف على الأدوات التي تحتاج إليها المنظمات لتطوير القدرة المهنية والاستراتيجيات العالمية لتحسين البيئة التنافسية والارتقاء بخدماتها للمستفيدين. ويشمل البرنامج مراجعة علمية متقدمة وتطوير منهجي للمهارات القيادية التي تساعدهم على بناء القائد وتطوير أسس القيادة الناجحة في المنظم ويساعد البرنامج على وضع

خطط عمل من الخبرات المكتسبة في برنامج السعودية أكسفورد للإدارة المتقدمة لتطبيقها في الحياة العملية.

ويتضمن برنامج السعودية أكسفورد للإدارة المتقدمة قسمين سيفقد الأول في شباط (فبراير) المقبل في أكسفورد ببريطانيا والثاني في نيسان (إبريل) المقبل في الرياض في المملكة على التوالي. والقسمان هما: «الرؤى العالمية والتحديات المؤسسية» و«اكتشاف القائد الكامن فيك وعطائتك لارتقاء التنافسية في بلدك». وستتم إدارة البرنامج وتضيقه من قبل خبراء أكاديميين دوليين من جامعة أكسفورد، وأساتذة الرنين، وقادة وخبراء من القطاع الحكومي والخاص من المملكة والعالم، وسيبنى البرنامج على الأسس التعليمية المعروفة لجامعة أكسفورد، ويتلقى المشاركون تدريباً فريداً على أيدي مدربيهم الأكاديميين والخبراء.

ويعتبر القسم الأول من البرنامج الذي سيفقد في أكسفورد بمثابة منتدى للمشاركين لتبادل الخبرات ووجهات النظر حول النقاط الرئيسية للنمط والاضغوط العالمية وتحليلها، وكيفية تأخيرها في البيئة التنافسية بالنسبة للقطاعين العام والخاص، والسياسات الحكومية المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد قام أكاديميون وخبراء من جامعة أكسفورد بدراسة مكثفة خلال الفترة من شباط (فبراير) الماضي حول تحديات إدارية واقتصادية في قطاعات حكومية وخاصة نتج عنها تأليف ثماني أوراق عمل تناول بعضها إدارات حكومية وشركات وبرامج ومؤسسات المجتمع المدني، منها على سبيل المثال: شركة سابك، والهيئة العامة للسياحة والآثار، والمدن الاقتصادية التابعة للهيئة العامة للاستثمار، وشركة الزامل، ومؤسسة الأمير سلطان الخيرية، وقطاع الخدمات المالية، وقطاع النقل، وقطاع التعليم، وقطاع العمل الاجتماعي، وقطاع الاتصالات، وقطاع الصناعة. وسيتم استعراض أوراق العمل أمام المشاركين، وربما تتم دعوة المسؤولين التنفيذيين بهذه الوزارات والقطاعات والشركات لمناقشتهم أثناء انعقاد البرنامج في أكسفورد أو الرياض. وسيقدم المشاركون مرنديات وحلولاً واقتراحات لهؤلاء المسؤولين، كما سيتم ترتيب زيارات ميدانية لتمشآت رائدة في مجالات مختلفة في المملكة المتحدة، والسعودية.

## الإعلام ودوره الكبير في نشر الثقافة المسؤولة للشركات

الاقتصادية، من الرياض

على صفحات صحفنا يتناول الكتاب والمفكرون والأدباء والأكاديميون مسألة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالتأهيل والرصد والمتابعة والحوارات، إلا أنهم نادراً ما يتحدون عن دور هذه الصحف وأجهزة ومؤسسات الإعلام ومساهمتها في نشر الوعي بهذا المفهوم الذي هو واقع جديد على الثقافة العربية. وهذا البرنامج سيتمكن من غرس مناهج الأعمال والقيم واستراتيجيات التطبيق التي يستطيع المدراء وأصحاب الأعمال استخدامها لمساعدتهم على نقل اقتصادنا ومجتمعنا إلى مستوى أعلى وقد عملت هيئة الاستثمار مع جميع الجهات الحكومية لتطوير وتسهيل الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تساعدهم على تطوير قطاع التعليم في جميع مراحلها وتوسع الهيئة لتطوير علاقات استراتيجية مع الشركات الوطنية والعالمية

الجديدة لواقع الإنسانية في ظل ثورة المعلومات منها تحديدنا وما حدودها الوظيفية في هذا السياق؟ ما يدعو إلى هذا السؤال أن البعض يعتقد أن مهمة الصحافة تقتصر على «عرض ما يطره الآخرون على صفحاتها فقط. حين نقرر أن المسؤولية الاجتماعية إنما هي في جوهرها جزء أو جانب واحد من منظومة فلسفية وفكرية إنسانية جديدة ولافتة كبيرة لتتأثر بزخرف المنظومة الرسائية ليجعلها مسؤولية تتشابه في خلق نظام عالمي أكثر عدلاً واستقراراً ورفاهاً، وفق المعطيات

للشركات في هذا السياق بوصفه محاولة لأئمة الاقتصاد وعدم تركه تحت سيطرة آليات السوق توجه أيها شامت. إن ومن هذا المنظور نستطيع أن نكتشف أن الصحافة تحكم أيها منابر لوعي ونشر الفكر الحديث والمعاصر ينبغي أن تكون هي نفسها مواكبة لما يستجد من أفكار ونظم ومفاهيم كالنظام أصيل منها تجاه الرأي العام في مجتمعاتها، والمسؤولية الاجتماعية واحدة من هذه الأفكار والمفاهيم والنظم. والا فكيف يمكن أن يتناول المجتمع هذه الأفكار ويكون ملماً بها لتدخل في ثقافته ومقررات حياته اليومية؟

صحيح أن صحفنا. مرة أخرى تؤكد هذا تفرد جزياً لا بأس به لتضاهي المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أنها تفعل ذلك من خاتمة الموقف السلبى، وما يتنص هذا الدور لينقل إلى خاتمة الموقف الإيجابي هو المبادرة، وخير مثال يمكن أن يضرب لهذا الموقف تجسده مبادرة جائزة الاقتصادية لأفضل بيئة عمل. كما تجسده هذه الصفحة الأسبوعية المخصصة للتنافسية المسؤولة ويتم فيها تناول الموضوع من مختلف زواياها وعلى مستوى كل قطاع من القطاعات. وإذا كانت الهيئة العامة للاستثمار قد طرحت مؤشر التنافسية المسؤولة للشركات كإلية تكسب بها رعاها (10 X 10) لتتبوأ المملكة موقعها كهيئة استثمارية في عام 2010، فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات لم تعد شأنًا داخلياً محلياً يدفع مسيرة التنمية المستدامة ويحقق الرقعة للمجتمع المحلي، فصار بل أصبحت آلية تتصافر جهود القطاعين العام والخاص الحكومي والمدني في دعمه لتعزيز الموقف التنافسي الدولي للاقتصاد الوطني، وإن كان المسؤولية الاجتماعية في هذا المنعطف أصبحت، بطريقة ما. عنواناً تتحرك تحته مختلف المعاملات الوطنية وفي كل القطاعات وبين كل الشرائح لتحقيق هدف وطني كبير.